المصـــــدر : الحياة
التـــاريخ : 06-12-2006 العـــدد : 15951
الصفحـات : 11 المسلسل : 65

نحو قمة "الأمن والأمان" لمجلس التعاون!

المصـــــدر : الحياة
التـــاريخ : 06-12-2006 العـــدد : 15951
الصفحـات : 11 المسلسل : 65

محمد جابر الأنصاري *

يشهد الخليج مظاهر ازدهار تجاري قد لا يكون مسبوقاً حتى قياساً بما شهده بعد طفرة أسعار النفط في حرب أكتوبر ١٩٧٣، كما يعاني وفي مفارقة مقلقة على صعيد آخر حالة «انكشاف استراتيجي» من الناحية الأمنية والدفاعية لم يشهدها منذ فترة طويلة. وهذا ما يجعل سباق الأسهم ببورصات الخليج المتارجحة صعوداً ونزولاً مغامرة غير اقتصادية في الأساس أدت إلى خسارة عدد غير قليل من مضاربي الأسهم، حيث يندهش المرء لهذا التعطش إلى الربح السريع المبالغ فيه والتهالك عليه في مجتمعات يفترض أن تكون غنية وتزداد غنى بحكم فوائضها البترولية المتزايدة، الأمر الذي يطرح التساؤل إن كان الثراء والخير قد عمّا الجميع، أم أنهما خلقا طمعاً لا حدود له ويهدد أهله. ومن يتابع ما جرى ويجري لبعض المضاربين الذين انجذبوا الى «حفلة» الأسهم، وباعوا حتى بيوتهم، من أجل أحلام الكسب الوفير، فتبخرت الأحلام وأصبحوا على «الحديدة» كما يقال في الخليج - رغم تدخل الحكومات بين وقت وآخر لنجدة الخاسرين - فلم يجدوا حرجاً بعد أن خسروا عقولهم مع أموالهم أن يتعروا أمام المارة في الشوارع، وهي حالة إن كانت نادرة اجتماعياً فهي معبرة استراتيجياً عن واقع منطقة إن كانت تتباهى بإنجازاتها، فعليها أن تعرف كيف تحميها.

ذلك أن التارجح المتفاوت في أسعار الأسهم لا يتعلق فقط بسيكولوجية السباق من أجل الربح غير المعقول، وإنما يعكس أيضاً حالة القلق الاستراتيجي أو بالأحرى الانكشاف الاستراتيجي، التي تمر بها المنطقة، وتعيش دولها وشعوبها تحت هواجس عواقبها.

والواقع أن حالة القلق الاستراتيجي هذه كانت إلى وقت غير بعيد أشد وطأة على الحالة النفسية والواقعية لأطراف المنطقة غير أنها خفت نسبياً بعد المبادرات السعودية، تحديداً، التي قادها الملك عبدالله بن عبدالعزيز سواء من ناحية ترميم الجسور مع حلفاء الأمس، أو إقامة جسور جديدة مع القوى الكبرى الصاعدة في شرق آسيا. هذا بالإضافة إلى اتخاذ مواقف أكثر تحديداً بشأن الوضع في العراق وهو وضع صار ينعكس على استقرار الخليج وأمنه ومستقبله ولا يجوز إخفاء الرؤوس تحت الرمال بشأن مضاعفاته المتسارعة.

وفي هذه اللحظة من الانعطاف، حيث أدركت القوى الدولية المعنية، أن إسقاط الدور العربي في العراق من أخطر أسباب الكارثة التي تشمل الجميع، فإن استعادة هذا الدور منطقياً وموضوعياً - دون إسقاط الأدوار الإقليمية الأخرى لإيران وتركيا في الحدود المشروعة لكل دور، هو الذي ينبغي السعي إليه بجرأة الديبلوماسية وإبداعها ورؤاها البعيدة، وإن لم يجد الجهد الديبلوماسي، فلا بد من تحرك فعلي دفاعاً عن النفس والثوابت.

وكما المحنا في معالجات سابقة فإن أمن الخليج ظل قائماً عبر عقود طويلة على «التضاد»، أعني تواجه القوى في شيء من توازن الرعب: بريطانيا والغرب ضد الاتحاد السوفياتي، العرب وإيران على طرفي نقيض سواء في عهد الشاه أو عهد الثورة، أنظمة الخليج المحافظة ضد الأنظمة العربية الراديكالية وهكذا...

ويسجل تاريخياً للأنظمة الخليجية المحافظة أنها امتصت واحتوت الكثير من الحركات المهددة لها، من طموحات الملك غازي واندفاعاته في العراق الهاشمي، إلى المد الشعبي الناصري الكاسح من بعده، فثورة عدن الماركسية، فثورة إيران الخمينية، فالمغامرات الصدامية، محققة لمجتمعاتها أهم المطالب المعيشية التي طالبت بها تلك الحركات للجماهير من إسكان وتعليم وتوظيف، وذلك بفضل فوائضها النفطية التي ما زالت تستخدم كترضية سياسية لقوى المجتمع، فضلاً عن سياساتها الحذرة والمتانية التي تميزت بها والتي يجب عدم إغفال أثرها في تجاوز الكثير من المشكلات، وإن كان علينا أن نرى مدى مفعولها في الأوضاع الراهنة.

ذلك أن مناخ الإصلاح السياسي وضغطه المرتفع اليوم في العالم لن يسمحا باستمرار مثل هذه الترضيات السياسية إلى ما لا نهاية.

وفيما يتعلق بمهارة امتصاص صدمات المد الراديكالي، هل نعتبر ملف الحركة الأصولية وأعمال الإرهاب الجارية منتهياً مثل الحركات السابقة؟ أم يتطلب الأمر من الآن فصاعداً احتواء من نوع آخر للآتي المختلف عما سبقه؟ «مختلف» بمعنى أن منطق العالم أصبح لا يقبل إلا المعادلات القائمة على الحسابات الصحيحة وإن كان السلوك السياسي لبعض القوى في المنطقة يميل إلى التحايل عليها بشكل أو بآخر وإن يكن لبعض الوقت.

«الحسابات الصحيحة» في حوض الخليج، إذا أخذناه بامتداده الاستراتيجي الأوسع، تعتبر رياضيات شديدة التعقيد ولكن كمبيوتر المستقبل الخليجي لن يعمل في النهاية إلا على أساسها، إذا أريد الانتقال من حال التضاد إلى حال التشارك، التي تعني بالتأكيد تبادل المصالح وبناء جسور الثقة.

يقتضي منطق العالم المعاصر والنهج السياسي المتحضر أن تجلس أطراف «المثلث» في حوض الخليج، وهي المملكة العربية السعودية مع منظومة مجلس التعاون، وجمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية العراق عندما تستقر أوضاعها، أن تجلس جنباً إلى جنب، كما هو قدرها في الجوار المصيري والجغرافي، وأن تدعو إليها بلا تحرج وبواقعية وحنكة سياسية كل الأطراف الدولية المعنية بمنطقة الخليج من الولايات المتحدة، إلى الاتحاد الأوروبي إلى الجامعة العربية، إلى روسيا الاتحادية وصولاً إلى قوى الشرق الآسيوي من هند وصين واليابان، ليضع الجميع مبادئ الأمن والتعاون في حوض الخليج لعام ٢٠١٠ وما بعد.

لقد اتضح أن منطق (إما وإما) حبله قصير. إما أميركا وإما العراق أو إيران؟ وذلك بانتظار مواجهة أخرى وربما حرب رابعة أو خامسة.

لماذا لا تبنى أسس التعاون الإقليمي بمشاركة كافة القوى المعنية كما حدث في منظومة الأمن والتعاون الإقليمي الأوروبي بالأمس، وكما يحدث في منظومات الأمن والتعاون الآسيوي اليوم؟

منذ عام ١٩٩٣، وفي ندوة استراتيجية بمركز الخليج للدراسات الاستراتيجية في أبو ظبي برعاية الشيخ محمد بن زايد ولمناقشة كتاب «مقاتل من الصحراء» للأمير خالد بن سلطان، دعا كاتب هذه السطور إلى مثل هذا التفاهم الاستراتيجي الواسع بلا استثناء أو استبعاد لأي طرف صاحب مصلحة في الخليج أو صاحب قدرة على تغيير أوضاعه. وللأمانة فإن أصل هذه الفكرة كان يتوارد في رؤى فرنسية بشأن أمن الخليج الأمر الذي يدل على أن مثل هذا التوجه وارد في التفكير الغربي العملي والواقعي وليس مجرد حلم من أحلام اليقظة الخليجية. حيث لمح المستعرب الفرنسي، صديق العرب، إريك رولو عن أفكار مشابهة بشأن أمن الخليج منذ ذلك الوقت.

ولكن بلا أوهام فإنه ما زال حلماً بمنظار الأوضاع المتردية في علاقات دول المنطقة، وانعدام جسور الثقة بينها وعدم امتلاكها لخطاب وتعامل متكافئ ومقنع مع القوى الدولية الضاغطة... إلى أن تأتي ساعة الرشد الاستراتيجي المسؤول لدى من يعنيهم الأمر، وتتعلم الدول كيف تعقلن خلافاتها للالتقاء حول قواسم مشتركة لبناء جسور الثقة في ما بينها، كما تفعل الدول الراشدة في العالم.

المصـــــدر : الحياة
التـــاريخ : 06-12-2006 العـــدد : 15951
الصفحـات : 11 المسلسل : 65

إذن، سيبقى هذا التصور للأمن الخليجي – وهو تصور حتمي لا مهرب منه إن كان للمنطق الطبيعي في السياسة أن يسود من أجل استقرار أكثر ديمومة – نقول سيبقى هذا التصور مشروعاً للمدى البعيد، أما المدى الأقرب منه فإن القمة الخليجية القريبة المقبلة لا بد أن تضع له بالتوافق بين أقطابها برنامجاً قابلاً للتطبيق لتعزيز الكيان الخليجي المشترك ودفاعاته، مع مد اليد للجميع من موقع الثقة والقوة حفاظاً على مصير شعوبها قبل كل شيء، وحفظاً للتوازن القائم منذ عقود في عمليات تدفق النفط من جانبي الخليج إلى شرايين الاقتصاد العالمي شرقاً وغرباً، وبما يمكن أن يؤدي في النهاية إلى وضع مبادئ الاتفاق الإقليمي والدولي الأشمل للأمن والتعاون في حوض الخليج حيث يتطلب الأمر تعزيز الكيان الخليجي المشترك المتمثل بمجلس التعاون ليدخل هذا المنتدى الجديد وهو صوت واحد.

وفي رمزية ملموسة للتكامل الخليجي، فإن احتفال الأوساط المعنية في كل من السعودية والبحرين بمرور عشرين عاماً على افتتاح جسر الملك فهد بين البلدين، بما ولده من دينامية تفاعل بشري واقتصادي، قد تزامن مع قرار قطر والبحرين إقامة جسر بينهما لن يقتصر أثره على البلدين وحدهما في شبكة خليجية سريعة التقارب، هذا مع قرار البحرين أخيراً فتح مجال التصويت في الانتخابات البلدية لمالكي العقارات فيها من مواطني مجلس التعاون بما يحمله من مدلول التكامل السياسي الشعبي، مع نجاحها في إجراء انتخاباتها البرلمانية التي شارك فيها مختلف ألوان الطيف السياسي وبإقبال شعبي لافت. كل ذلك يشير إلى أن ثمة منجزات يحققها مجلس التعاون على أرضية الواقع سواء على المستويات الداخلية أو الصعيد المشترك. غير أن القطاعات الشعبية بدوله ستبقى تنتظر المزيد ولا بد من مراعاتها.

وبلا شك فإن خطوات التقارب الأخرى، الاقتصادية منها خاصة جارية – بما في ذلك إصدار العملة الخليجية الموحدة – بين دول الخليج ومنجزات التنسيق تتنامى على أن يوفر لها قادتها مظلة الأمن والأمان التي لا يمكن لأي بناء أن يتم من دون ترسيخها.

ذلك هو العنوان المنشود للقمة الخليجية القريبة المقبلة «قمة الأمن والأمان»!

---

* مفكر وكاتب من البحرين